



المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

10/5-16/5/2026



18-5-2026

تاريخ الإصدار

رقم الأرشفة

المخلص التنفيذي:

كشفت الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق 50 حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون، والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي، والإفلات من العقاب.

أولاً: المقدمة:

فترة التوثيق: من 10 أيار 2026 (06:00) إلى 16 أيار 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

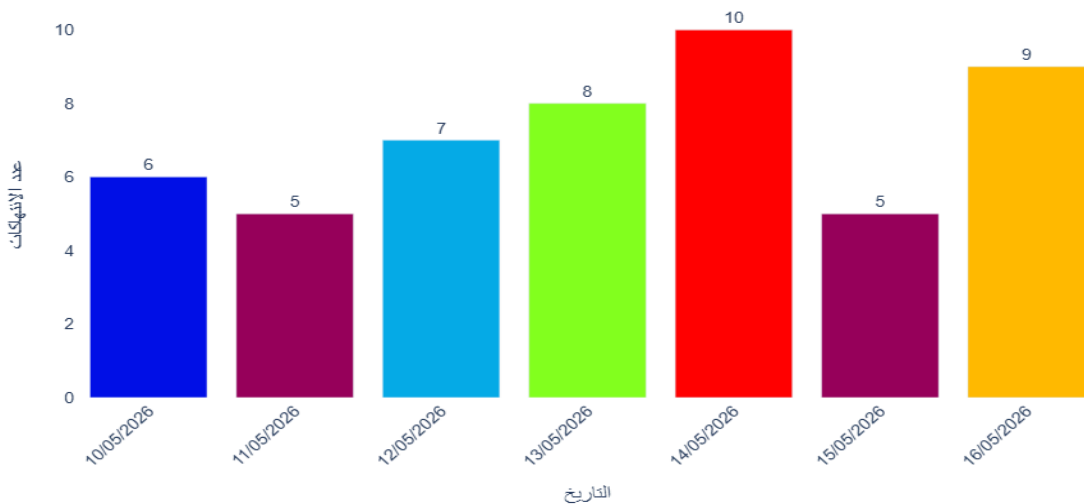
- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد الإجمالي
الترويع	22
الجرحي	18
القتلى	12
إخفاء قسري	5
انفلات السلاح	4
الاشتباكات المسلحة	3
انتهاك حقوق الطفل	3
مخلفات الحرب	3
اعتقال تعسفي	2
ترهيب	2

إجمالي الانتهاكات حسب التاريخ بين (10/05/2026 - 16/05/2026)

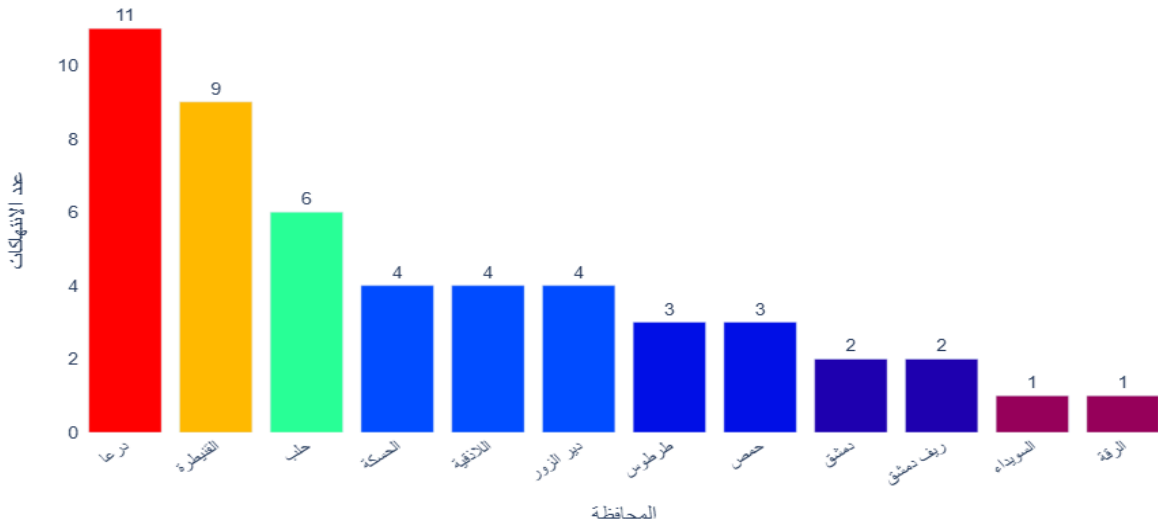


2. مؤشر التوزيع الجغرافي (حسب المحافظات):

يعرض المخطط البياني التوزيع الجغرافي للأحداث خلال الأسبوع الثاني من شهر مايو. تتصدر محافظة درعا المشهد بتسجيلها أعلى عدد بواقع 11 حدثاً، تليها القنيطرة بـ 9 أحداث، ثم حلب بـ 6 أحداث. وتتساوى كل من الحسكة، اللاذقية، ودير الزور بـ 4 أحداث لكل منها. وتأتي بعدها طرطوس وحمص (3 لكل منهما)، ثم دمشق وريف دمشق (2 لكل منهما)، لتتذيل القائمة كل من السويداء والرقّة بحدث واحد لكل محافظة.

هذا التركيز الكثيف للأحداث في المحافظات الجنوبية الحدودية يشير إلى تصعيد ميداني ملحوظ في تلك المنطقة من قبل القوات الإسرائيلية. ورغم انخفاض وتيرة الأحداث في حلب، إلا أنها لا تزال ضمن المراتب الثلاثة الأولى، مما يدل على إستمرتر نمط متواصل من الانتهاكات المتركزة على الحدود الجنوبية و الشمالية بينما تشهد باقي المحافظات أحداثاً متفرقة أقل حدة.

إجمالي الانتهاكات حسب المحافظة بين (16/05/2026 - 10/05/2026)

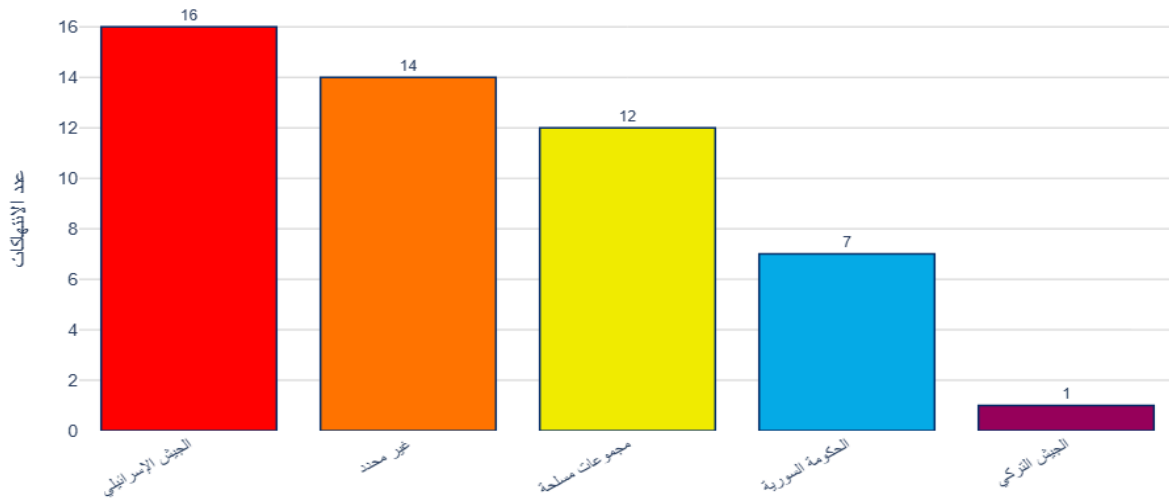


3. الجهات المنفذة:

يُفصل المخطط الأخير هوية الجهات المسؤولة عن الأحداث الخمسين. يبرز "الجيش الإسرائيلي" كأكثر جهة منفذة خلال هذه الفترة بواقع 16 حدثاً. و الفئة "غير محدد" في المرتبة الثانية بـ 14 حدثاً. في المرتبة الثالثة تأتي "مجموعات مسلحة" بـ 12 حدثاً، تليها "الحكومة السورية" بـ 7 أحداث، وأخيراً "الجيش التركي" بحدث واحد.

هذا المخطط يفسر التوزيع الجغرافي الذي ظهر في المخطط الأول؛ فتصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بمرر ارتفاع الأحداث في محافظتي درعا والقنيطرة الحدوديتين، والنسبة العالية لـ "انتهاكات السيادة" يشير إلى طبيعة العنف خلال هذا الأسبوع، حيث كانت أكثر مباشرة، وتتخذ طابعاً عسكرياً عملياً واضح المعالم، وذلك في ظل قصور مؤسسي في إرساء النظام وتطبيق القانون.

توزيع الانتهاكات حسب الجهة المنفذة (المجموع الكلي: 50)

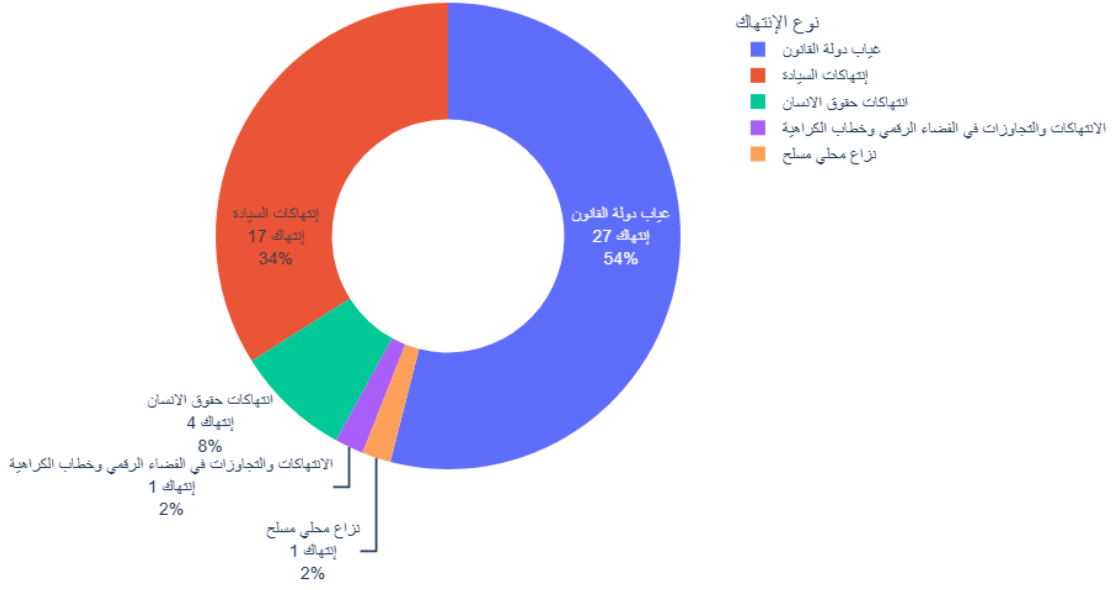


4. مؤشر نوع الانتهاك :

يوضح المخطط تصنيف 50 حدثاً موثقاً. يستمر "غياب دولة القانون" في الاستحواذ على الحصة الأكبر بـ 27 حدثاً، ليمثل أكثر من النصف (54%). تأتي "أحداث السيادة" في المرتبة الثانية بـ 17 حدثاً وبنسبة 34%. وتسجل "أحداث حقوق الإنسان" انخفاضاً نسبياً بـ 4 حالات (8%). وتظهر الفئات الأقل تكراراً وهي "الأحداث في الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية" وحالة جديدة تُصنف كـ "نزاع محلي مسلح"، بواقع حدث واحد (2%) لكل منهما.

يعكس هذا المخطط استمرارية في طبيعة الأزمة الهيكلية، حيث أن الأغلبية الساحقة من الأحداث (88% مجتمعة) ناجمة عن الفلتان الأمني الداخلي وغياب دولة القانون والتدخلات الخارجية و إنتهاكات السيادة. واللافت هذا الأسبوع هو عودة النزاع محلي مسلح مع عملية تنظيم داعش الذين شنوا هجوماً مسلحاً استهدف حافلة تقل عناصر من الفرقة 64 في الجيش السوري في الحسكة. الانخفاض في نسبة أحداث حقوق الإنسان لا يعني تحسناً، بل يعكس طغيان الأحداث ذات الطابع العسكري أو السيادي على المشهد.

توزيع الانتهاكات حسب النوع



ثالثاً: التوصيات الختامية

تشير قراءة الأحداث الموثقة خلال الأسبوع الثاني من شهر مايو إلى ارتفاع ملحوظ في حدة الانتهاكات في الجنوب السوري، لتصدر محافظتا درعا والقنيطرة المشهد الأمني. يتزامن هذا مع تغير لافت في طبيعة الجهات الفاعلة؛ إذ برز "الجيش الإسرائيلي" كأبرز جهة محددة مسؤولة عن الأحداث (16 حدثاً)، وهو ما يفسر الارتفاع الكبير في مؤشر "الأحداث الماسة بالسيادة" لتشكل أكثر من ثلث المشهد العام (34%).

على الصعيد الداخلي، لا يزال "غياب دولة القانون" يمثل البيئة الحاضنة والمحرك الأساسي لأكثر من نصف الأحداث (54%). وقد تُرجم هذا الفلتان الأمني إلى واقع يومي يهدد حياة المدنيين وسلامتهم، حيث سجل مؤشر "الترويع" رقماً مرتفعاً (22 حالة)، وترافقت حالة الفوضى مع سقوط ضحايا (12 قتيلاً و18 جريحاً).

وما يميز هذه الفترة هو طغيان الأحداث ذات الطابع العسكري المباشر والعلني (مثل تصاعد نشاط المجموعات المسلحة والاشتباكات المحلية) على حساب الأحداث الفردية. ورغم ذلك، برزت مؤشرات شديدة الخطورة تتطلب وقفاً عاجلاً، أبرزها تسجيل حالات "إخفاء قسري"، وتوثيق أحداث مست الفئات الأكثر هشاشة، كحقوق الطفل والحق في التعليم، مما ينذر بتداعيات عميقة وممتدة الأثر على البنية المجتمعية إذا ما استمرت وتيرة "انفلات السلاح" وتهديد "سبل العيش".

التوصيات المقترحة

بناءً على المعطيات والمؤشرات السابقة، نوصي باتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

1. احتواء التصعيد في المحافظات الجنوبية:

دعوة المجتمع الدولي والهيئات الأممية للتدخل العاجل لوقف التصعيد العسكري الإسرائيلي في درعا والقنيطرة، والحد من "الأحداث الماسة بالسيادة" والتدخلات العسكرية الخارجية المباشرة التي تزيد من تعقيد المشهد الأمني وتضاعف من أعداد الضحايا المدنيين.

2. تحييد المدنيين عن الاشتباكات المسلحة:

مطالبة جميع الأطراف، ولا سيما "المجموعات المسلحة" والجهات الحكومية، باحترام القانون الدولي الإنساني من خلال تجنب الأحياء السكنية والمنشآت الحيوية والتعليمية ويلات "الاشتباكات المسلحة" و"انفلات السلاح"، للحد من معدلات "الترويع" ووقوع المزيد من "القتلى والجرحى".

3. التحرك العاجل في ملف الإخفاء القسري والاعتقال:

تفعيل آليات الرصد والمتابعة القانونية للكشف الفوري عن مصير ضحايا "الإخفاء القسري" و"الاعتقال التعسفي".

الضغط على الأطراف المسيطرة والجهات "غير المحددة" لضمان الشفافية وتوفير مسارات قانونية واضحة لحماية الأفراد من التغييب.

4. حماية الفئات الهشة (الأطفال والتعليم):

إطلاق برامج طوارئ لحماية الأطفال من تداعيات النزاع، خصوصاً في ظل تسجيل أحداث طالت "حقوق الطفل" و"الحق في التعليم". كثيف جهود الاستجابة الميدانية للتوعية بمخاطر "مخلفات الحرب" والعمل على إزالتها وتأمين المناطق المحيطة بالمدارس والتجمعات السكنية.

5. صون الحقوق الاقتصادية وحرية التنقل: ضمان عدم استخدام "تهديد سبل العيش" أو "تقييد حرية الحركة والتنقل" كأدوات ضغط أو عقاب جماعي، وتأمين وصول المساعدات والموارد الأساسية للمدنيين في المحافظات التي تشهد توترات عالية.